أكاديمية دراسات اللاجئين

دبلوم دراسات اللاجئين ٢٠١١-٢٠١٢

أثر قيام دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧م على اللاجئين وحق العودة - دراسة تحليلية

إعداد:

وائل عبد الحميد المبحوح

إشراف:أ. أديب زيادة

| برنامج دبلوم دراسات اللاجئين

| رقم الدفعة: ٢

| تاريخ الإعداد: ٢٠١٢/٣/١٥م

| عدد الصفحات: ٣٢

المقدمة:

لعقود طويلة انشغل الفلسطينيون بالكفاح من أجل الاستقلال وكانت فكرة الوطن بما تحمله من طهارة ورومانسية أكثر حضوراً من فكرة الدولة، وفي حين كثرت الدراسات حول تاريخ النضال الفلسطيني، قل التأريخ لمفهوم الدولة الفلسطينية ككيان سياسي وقانوني محدد المعالم، معلوم الحدود، وقائم بذاته.

فعلى امتداد قرن كامل تقريباً ظل الفلسطينيون يحلمون بدولة مستقلة، وبالرغم من أن مراحل نضالهم من أجل الدولة ظلت متشابكة ومتداخلة إلا أن لكل واحدة منها حدودها الواضحة التي تبين ظروفها وخصوصيتها، ومنذ ما قبل النكبة عام ١٩٤٨م مروراً بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، إلى نكسة حزيران عام ١٩٦٧، إلى الخروج من لبنان عام ١٩٨٢م، مروراً بالانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، وما تخللها من إعلان الاستقلال في ١٩٨٨/١١/١٥م من أرض الجزائر، وما تلاها من اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣م، وما نتج عنها من سلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية عام ١٩٩٤م، إلى انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، مروراً بمقررات مؤتمر أنابوليس ٢٠٠٧م، ووعد أوباما ٢٠٠٨م، وصولاً إلى ما اصطلح على تسميته إعلامياً استحقاق أيلول عام ٢٠١١م، بقي خيار إنشاء الدولة الفلسطينية حاضراً في أذهان القادة والمفكرين الفلسطينيين بغض النظر عن أفكارهم ومعتقداتهم وميولهم السياسية، أو خلافاتهم حول شكل الدولة وحالها، وبقعتها الجغرافية ونظامها السياسي، وغير ذلك من الخلافات التي تنشأ بين الأطراف الفلسطينية المتعددة عند الحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة، بل إن هناك من يرى أنه منذ فكّرت القيادة الفلسطينية بالتوجه الرسمي نحو الحلول السلمية في عام ١٩٧٤، بتبنيها ما سُميَّ وقتذاك بالبرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشرة، ثمَّ إصدارها إعلان الاستقلال الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٨٨، بناءً على القرارات الدولية ومنها قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٤٧، والذي نصَّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، كان عليها حينذاك التوجه للأمم المتحدة طالبة منها، تطبيق الشق الثاني من القرار بالاعتراف بالدولة العربية، وإن لم تُسمَّ حينذاك بالدولة الفلسطينية، بدلاً من الانتظار طوال تلك السنوات.

السؤال الذي يلقي بظلاله هنا: ماذا لو افترضنا جدلاً قيام دولة فلسطينية في بقعة ما من الأراضي الفلسطينية.[١]

ما أبعاد ذلك سياسياً واجتماعياً وقانونياً على ملايين اللاجئين الفلسطينيين خارج تلك البقعة، وأي دور سيكون للأونروا تجاه اللاجئين في تلك الدولة.

وهل سيتمكن اللاجئون في الخارج من العودة إلى تلك الأماكن التي هجروا منها عام ١٩٤٨م، أم أن وجهتهم الوحيدة ستكون إلى جغرافيا دولتهم المستقلة؟؟؟

---

[١] الحديث هنا عن قيام دولة فلسطينية إما من خلال التفاوض الدائر منذ عقدين بين السلطة والاحتلال الصهيوني، أو بقرار أممي نتاجاً لخطوة السلطة بالتوجه إلى الأمم المتحدة، ولا يدخل في هذا الإطار قيام الدولة عبر تحرير الأرض الفلسطينية، لأنه في حينها تكون قواعد اللعبة تغيرت وموازين القوى اختلفت.

هل وجود دولة فلسطينية يلغي حق العودة؟ هل وجود منظمة التحرير يؤكد حق العودة ودونها يلغى حق العودة؟، هل حق العودة يرتبط بمؤسسة الدولة أم بمؤسسة منظمة التحرير، أم باللاجئ نفسه أم باللاجئين أنفسهم، باعتباره حقاً فردياً وجماعياً في آن؟

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة في كونها تعالج مسألة معقدة من مسائل القضية الفلسطينية في فترة زمنية فاصلة، خاصة بعد قرار منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة من أجل انتزاع اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال البحثي التالي.

ما أبعاد قيام دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م على مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة؟

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

١ - هل يلغي الإعلان عن دولة فلسطينية حق العودة؟

٢ - ما دور الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج بعد قيام الدولة الفلسطينية؟

أهمية الدراسة:

تعرّف مسألة اللاجئين الفلسطينيين بأنها جوهر الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، صدر بشأنها مواقف وقرارات دولية وإقليمية كثيرة جداً، وشغلت لسنوات طويلة جميع المؤسسات السياسية الفلسطينية والعربية والإقليمية الدولية بدءاً من هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة، مروراً بالمؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز، وانتهاء بالجامعة العربية ومؤتمرات القمة، وانشغل بها أيضا حكومات دول كثيرة بعضها بدوافع إنسانية وأخرى رحل إليها اللاجئون بحثا عن لقمة العيش وعن حياة أفضل من حياة المخيم، وهو ما يضفي أهمية على أي دراسة تعنى بهذه المسألة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١ - دراسة وتحليل أبعاد قيام دولة فلسطينية على اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة لهم.

٢ - دراسة واستشراف دور الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين داخل الدولة الفلسطينية المزمعة.

مصطلحات الدراسة

أ- الدولة الفلسطينية:

يرى (إبراهيم أبراش) أن الدولة الفلسطينية حالة خاصة بين الدول سواءً من حيث التأريخ لها ككيان سياسي مستقل ومحدد المعالم، أو من حيث واقع النضال الفلسطيني المتطلع لتجسيد الدولة حقيقة سياسية وقانونية لا مجرد حلم يقاتل من أجله.[٢] ودون الخوض في محاولات قيام دولة فلسطينية مطلع القرن العشرين وحتى نكبة ١٩٤٨م وإعلان قيام دولة إسرائيل، فقد اقتصر بحث القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بعد نكبة عام ١٩٤٨، على معالجة أحوال اللاجئين خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي؛ وكأن القضية الفلسطينية أصبحت مسألة لاجئين ترعاهم المنظمة الدولية من خلال أعمال وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم.

اللافت للنظر هنا أن تشتت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وحتى أولئك الذين أُدمجوا قسراً [٣] في المملكة الأردنية الهاشمية وتمتّعوا بجميع حقوق الجنسية الجديدة، لم يُسقطوا من اعتبارهم هذا الانتماء، على الرغم من المحاولات المستميتة التي قامت بها إسرائيل بدمج هؤلاء اللاجئين في المجتمعات العربية المجاورة لها؛ لطمس الهوية الخاصة بهم والعمل على توطينهم بها.[٤]

ويشير (إسلام مقداد) إلى أن مسألة إقامة دولة عربية سبقت قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧؛ فخلال الفترة ما بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٣٩م، تطوّرت الثورة الفلسطينية الكبرى فعمدت الحكومة البريطانية إلى إصدار مشاريع سياسية بشأن القضية الفلسطينية، وذلك بعد أن فشلت جميع محاولاتها للقضاء على تلك الثورة بالفشل الذريع، ولكي تخرج بريطانيا من ذلك المأزق أصدرت خلال تلك الفترة أربعة مشاريع سياسية فكان مشروع اللجنة الملكية عام ١٩٣٧، ومشروع اللجنة الفنية (لجنة وودهيد) عام ١٩٣٨، ثمَّ تلاها مؤتمر لندن عام ١٩٣٩، وأخيراً إصدار الكتاب الأبيض في العام نفسه.[٥]

وفي ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤ أُسست منظمة التحرير الفلسطينية ككيان معنوي جامع للشعب الفلسطيني بزعامة أحمد الشقيري، وذلك بإيعازٍ من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان له الفضل الأول في إبصار ذلك الكيان النور؛ فالرئيس عبد الناصر كان قد وضَّح هدف الدور المصري في إنشاء المنظمة بقوله: "إن الغرض من إنشاء كيان فلسطيني، هو مواجهة نشاط إسرائيل، لتضييع المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين"[٦]

---

[٢] إبراهيم أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، المجلد، ٣٩، ص٣٢

[٣] يشير الباحث هنا إلى أن المقصود بالقسرية هنا هو عدم الرغبة لا الإكراه وذلك من باب شوقهم وحنينهم إلى وطنهم الذي أبعدوا عنه، خاصة وأن أحوال اللاجئين الفلسطينيين في الأردن كانت ولا تزال أفضل نسبياً بالقياس إلى غيرهم في دول عربية أخرى.

[٤] أسامة أبو نحل، ومخيمر أبو سعدة، **"نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة"**، مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد ١١، عدد خاص (١)، ٢٠٠٩، ص٩.

[٥] إسلام جودت مقدادي، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٣٦-١٩٤٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٩، ص٣٧.

[٦] **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر،(د. ت)، ص١٢٨؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية ، (د.ت)، ص٢١٩؛ وعصام سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥، ص٤٨-٤٩.

ثمَّ تمكّن ياسر عرفات الرئيس الثالث للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من إقناع المجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في دورته الثانية عشرة في صيف ١٩٧٤، بتبنّي قرارين في منتهى الأهمية على الصعيدين الوطني والسياسي الفلسطيني، وتمثّل القرار الأول بالموافقة على تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يُحرر أو تنسحب منه إسرائيل، أما القرار الثاني فتمثّل في شعار المرحلية الذي قُصد به أن تحرير كامل فلسطين يتم عبر مراحل، ولهذا سُميَّ البرنامج الذي تبنّاه المجلس الوطني في حينه بالبرنامج المرحلي، وكان النقاش الذي دار في أروقة المجلس على أهمية تأسيس السلطة الفلسطينية على أي قطعة أرض في فلسطين يتم تحريرها أو ينحسر عنها الاحتلال الإسرائيلي، مهما كانت صغيرة حتى لو كانت "أريحا"؛ لذلك: لا يستطيع الباحث المدقق إلاَّ أن يربط بين هذا التصور الواقعي وبين الاتفاق الذي أبرمه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بعد ١٩ عاماً من ذلك التاريخ، وذلك رغم تدني سقف اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو ١٩٩٣م) الذي جرى الاتفاق عليه، ورغم عدم انطباق المفهوم الأصلي للسلطة الوطنية، أو انحسار الاحتلال تمام الانطباق على الترتيبات المتفق عليها بشأن غزة وأريحا وبقية مناطق الضفة الغربية[٧]

وفي ١٥ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٨٨ أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة إعلان الاستقلال الفلسطيني، وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسي يتضح أن التوجه الجديد لا يكتنفه غموض أو التواء، فهو يقوم على أسس الاعتراف بوجود إسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية تقوم على جزءٍ من التراب الفلسطيني، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي سوف يُعقد على قاعدة القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨)، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد ورد في الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أقرهما القرار (١٨١) لعام ١٩٤٧م ونصها: "ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني، بتشريده وحرمانه من تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، والذي قسّم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية (القرارات الدولية)، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني"[٨]

وأمام التعنّت والتسويف الإسرائيلي بالالتزام بتطبيق قضايا المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في إقناع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عبر الهاتف، بعقد قمة تجمعه بالرئيس عرفات في منتجع كامب ديفيد في ١١ تموز (يوليه) ٢٠٠٠، معبّراً له بأن لا لتنفيذ الاتفاقيات المرحلية مع الفلسطينيين، ولا لانسحاب إسرائيلي جديد من الضفة الغربية، ولا لإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين، ولا لتسليم قرى العيزرية وأبو ديس والسواحرة المجاورة للقدس ... الخ، إذا لم تُعقد القمة.[٩]

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في ٢٨ أيلول (سبتمبر ٢٠٠٠)، كرد فعل على زيارة أرئيل شارون زعيم حزب الليكود للحرم القدسي الشريف، وفشل مفاوضات

---

[٧] إبراهيم أبو لغد، **"الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا"**، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، السنة الأولى، العددان ١، ٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ص٢٥.

[٨] أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ط١، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٤١٤هـ (١٩٩٣م)، ص٥٧-٥٨.

[٩] ممدوح نوفل، **"عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠، ص٨٥.

كامب ديفيد، ثمَّ توالي الأحداث الدرامية في الأراضي الفلسطينية، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في ١١ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ٢٠٠٤، وانتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيساً لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ودخوله في مفاوضات ماراثونية مع أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي لم تحقق الكثير من النجاح، ما دعا قادة إسرائيل إلى طلب ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، كشرطٍ للتوصّل إلى أية تسوية سلمية بخصوص قضايا الحل النهائي وذلك ابتداءً من العام ٢٠٠٧.[١٠]

وعلى إثر توقف المفاوضات في عهد نتنياهو الأخير ووصولها إلى طريق مسدود، بادرت السلطة الفلسطينية وبهدف تحريك المياه الراكدة، بالإعلان عن نيتها التوجه إلى الأمم المتحدة لمطالبتها بقبول عضوية دولة فلسطين على حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ في الأمم المتحدة.[١١]

ب- اللاجئون الفلسطينيون:

يمكن الإشارة هنا إلى مجموعة من التعريفات الخاصة باللاجئين، والتي تطرقت مباشرة إلى تعريف اللاجئين الفلسطينيين أو تلك التي يدخل اللاجئون الفلسطينيون ضمناً فيها.

١- تعريف الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام ١٩٥١: وهي أبرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، جاء فيها أن اللاجئ :-

" كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع لدينه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة".[١٢]

وكما هو معروف فإن هذه الاتفاقية جاءت على خلفية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ويلات ودمار وتشتت، لذا صيغت لامتصاص آثار الحرب وبالرغم من دوليتها إلا أنها تعد خاصة بشعوب محددة 'أوروبية'، لذلك جاء التعريف وفقا لمفاهيم أوروبية، علاوة على أن النص يقتصر على بعد زمني واضح للجوء " قبل الأول من يناير ١٩٥١م"، فاللاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمله الاتفاقية، وقد أدرك خبراء القانون هذا القصور، وفعليا تم تجاوز البعد ا لزمني في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧م، واعتبر اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعيداً عن التاريخ، من ناحية ثانية فإن الاتفاقية تنص على الأفراد، والقهر الواقع،

---

[١٠] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية؛

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu-speech-in-the-Knesset-12102009.htm

[١١] حسن شاهين، **"استحقاق أيلول: من يُنزل أبو مازن عن الشجرة؟"**، ٢٠١١/٨/٩، موقع الموقف على الرابط التالي

http://almawqef.com/spip.php?article3526&lang=ar

[١٢] الفصل الأول من الاتفاقية، أحكام عامة، المادة ١، بند ٢، ونص الاتفاقية بالكامل موجود على موقع حقوق الإنسان العربية ويمكن مطالعته على الرابط التالي: http://www.arabhumanrights.org/cbased/ga/refugees-convention51a.html

للأسباب المتضمنة... مما يؤكد ويعزز انطباقها على حالات خاصة محددة، كاللجوء السياسي مثلا ويستثنى حالات اللجوء الجماعي.

٢- تعريف اتفاقية جنيف الصادرة في ١٢/آب لعام ١٩٤٩م والتي تنص على أن اللاجئ هو: "كل إنسان يخشى جديا من تعذيبه /اضطهاده بسبب دينه أو جنسيته، أو جنسه ووجد خارج بلاده قبل العاشر من كانون الثاني ١٩٥١م، بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها".[١٣] وإن نظرة متفحصة وقراءة دقيقة لكلا النصين السابقين لتؤكدان أن كلا الاتفاقيتين المذكورتين وتعريفاتهما لا تصدق على حالات اللجوء المعاصرة، خاصة اللاجئ الفلسطيني للتمحور بشكل أساسي على 'الاضطهاد' كسبب رئيسي مباشر للجوء، ومن هنا فان تعريف الاتفاقيات الدولية لمن هو اللاجئ، يستثنى /يقصي الملايين من اللاجئين في العالم الذين لم يتعرضوا بشكل شخصي للاضطهاد "persecution".

٣- اللاجئون الفلسطينيون حسب تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني:

يعرف الميثاق القومي الفلسطيني، (مادة ٥)، الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني (المؤتمر الوطني الأول)، المنعقد في القدس ما بين ٥/٢٨ إلى ١٩٦٤/٦/٢م، تعريفا يتفق حرفيا مع التعريف الوارد في الميثاق الوطني الفلسطيني (مادة ٥) الصادر عن المجلس الوطني في الدورة الرابعة في القاهرة ما بين ٦٨/٧/١٠-١٩٦٨/٧/١٧، والذي ينص على أن اللاجئين الفلسطينيين هم " المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام ١٩٤٧م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني"

٤- تعريف دائرة شئون اللاجئين/ منظمة التحرير الفلسطينية:

منذ توقيع 'اتفاقية أوسلو' في أيلول ١٩٩٣م، والعمل جار على معالجة قضية نازحي ١٩٦٧م بشكل منفصل، ضمن إطار عمل لجنة رباعية الأطراف (مصر، إسرائيل، الأردن، منظمة التحرير) وشكلت لجنة ثنائية فلسطينية-إسرائيلية لتعالج قضية الأشخاص الذين تم ترحيلهم بعد عام ١٩٦٧م. من الضفة الغربية ، وغزة، وعليه فإن هذا التعريف الذي تقدمه المنظمة يستثني لاجئي ١٩٤٨م في محادثات الحل النهائي لذا فان دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية قدمت التعريف التالي:

اللاجئ الفلسطيني هو: " أي شخص كان في التاسع والعشرين من تشرين ثاني ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطينية الصادر في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٥، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة دولة إسرائيل بين ١٥ أيار ١٩٤٨م، و ٢٠ تموز ١٩٤٩م، واجبر على ترك مكان الإقامة بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧م، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية، وفقد مصدر رزقه حتى ٢٠ تموز ١٩٤٨م، لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة وسلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، وأنسال اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سواء كان هؤلاء على قيد الحياة أو لا".

٥- تعريف وكالة الغوث "الأونروا" للاجئ الفلسطيني :

أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى "U.N.R.W.A" عام ١٩٤٩م وباشرت عملياتها في مايو ١٩٥٠ مع أنها اعتبرت وكالة مؤقتة فقد تم تجديد ولاياتها

---

[١٣] نهاد بقاعي، منسق وحدة الأبحاث في مركز بديل **"التوطين كخيار قسري"**، صحيفة حق العودة ، العدد (١٢) السنة الثالثة ، تموز ٢٠٠٥ .

بانتظام كل ثلاث سنوات وهي تعد تعبيراً عن مسئولية المجتمع الدولي في إيجاد حل لقضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤

اعتمدت الأونروا في عملها بين اللاجئين الفلسطينيين على أرضية تعريف صاغته للاجئ الفلسطيني، أي تعريفاً إجرائياً وليس سياسياً، يهدف لتوفير معيار ومقياس لتقديم مساعدات الوكالة على النحو التالي:

" اللاجئ الفلسطيني كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين لعامين سبقا نزاع ١٩٤٨، والذي نتيجته خسر منزله ووسائل عيشه ولجأ في عام ١٩٤٨م إلى واحد من البلدان التي تقدم الأونروا فيها خدماتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تلقي المساعدة على أولاده وأحفاده و ذرياتهم وان يكون مسجلا في مناطق عملياتها وهي خمسة مناطق: الضفة الغربية، قطاع غزة، سوريا، لبنان، الأردن".

وعلى هذه الأرضية، يستثنى التعريف أصنافاً عدة من اللاجئين منها:

- اللاجئين الذين لا يعيشون داخل نطاق عمليتها ومنهم لا للحصر: اللاجئون في العراق، اللاجئون في مصر، دول الخليج، اللاجئون داخل الخط الأخضر، ٤٨ ودول أخرى.
- اللاجئين غير المحتاجين أي الذين لا يقيمون داخل المخيمات في دول نطاق العمليات وأحوالهم ميسورة.
- اللاجئين" المهجرين داخل الوطن" مثل مهجري القدس داخلها وخارجها، مهجري قرى: عمواس، وبيت نوبا ويالو.
- من كانوا خارج الوطن قبل الحرب، وممن اضطروا للجوء بعد عام ١٩٥٢م، وهي السنة التي تحددها الوكالة، كآخر سنة للجوء ١٩٤٨م. ومن لجئوا بعد حرب ١٩٦٧م ' النازحون ' وحتى يومنا هذا.
- المبعدين وفاقدي الهويات والتصاريح.

هذا التعريف هو التعريف الوحيد الخاص باللاجئين الفلسطينيين، ولكنه لا يعد تعريفاً دولياً وإقليمياً وان كان صادراُ عن مؤسسة أو وكالة دولية، وهو كما سبق يخضع في معاييره إلى حصر نطاق عمل الأونروا ولا يشمل عموم الفلسطينيين.

ويظل هذا التعريف الخاص باللاجئ الفلسطيني من قبل المجتمع الدولي، وبدرجة أو بأخرى يعبر عن مدى مسئولية هذا المجتمع عن نكبة ومأساة هذا الشعب، ويدل على موقف أخلاقي-إنساني من خلال تقديم خدمات ومساعدات عينية عبر وكالة دولية، أنشئت خصيصا له، بخلاف الشعوب الأخرى التي شملتهم إحدى وكالات الأمم المتحدة وهي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وهذا بحد ذاته يؤكد على خصوصية هذه المشكلة، وعلاقتها بمواقف سياسية.

يمكن القول هنا أن جميع التعريفات آنفة الذكر لم تستطع التعبير عن مفهوم شامل للاجئ الفلسطيني إما لأسباب إقليمية أو سياسية أو إجرائية فنية، وهي بذلك لا تتفق ولا تنطبق على عموم اللاجئين الفلسطينيين.

٦- تعريف دائرة شئون اللاجئين بحركة حماس: وهو تعريف للدكتور عصام عدوان المحاضر بجامعة القدس المفتوحة بغزة ورئيس دائرة شئون اللاجئين بحركة حماس وفيه أن اللاجئ الفلسطيني هو: "كل فلسطيني حال ويحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه بحق الإقامة الدائمة في بلدته الأصلية من فلسطين، وبكامل حقوق المواطنة فيها بغض النظر عن تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق أو طريقة حرمانه".

وهو التعريف الذي اعتمدته وأشادت به أكاديمية دراسات اللاجئين.

ج- حق العودة

يمكن تعريف حق العودة بما يلي:

١- هو حق فردي وجماعي ينسجم مع مواثيق القانون الدولي ويعني: حق اللاجئين الفردي والجماعي بالعودة إلى ديارهم والعيش في وطنهم، ولا يغير هذا الحق أي حدث سياسي طارئ، ولا يسقطه أي تقادم، وتكفله مبادئ القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية، كما أنه حق ذو طبيعة مدنية، وفي نفس الوقت أبعاد سياسية، وإن عملية التجريد من الجنسية والتهجير هما محرمتان بموجب القانون الدولي.[١٤]

٢- وعرفه سليمان أبو ستة بأنه حق الفلسطيني الذي خرج من موطنه لأي سبب عام ١٩٤٨م أو في أي وقت بعد ذلك في العودة إلى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل عام ١٩٤٨م، وهذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها السياسية والاجتماعية.[١٥]

---

[١٤] زينب خليل عودة، **"اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة: دراسة ميدانية"**، غزة، اللجنة الوطنية العليا للقدس عاصمة الثقافة العربية، ٢٠٠٩، ص١٧ (تعريف إجرائي من إعداد الباحثة).

[١٥] سليمان أبو ستة، **دليل حق العودة**، مؤتمر حق العودة؛ مظلة تنسيقية لجمعيات ولجان الدفاع عن حق العودة في العالم، ٢٠٠٤، ص٥

المواقف الفلسطينية من الدولة الفلسطينية في حدود عام ١٩٦٧م

دار في الآونة الأخيرة صراعٌ سياسي واشتباكٌ دبلوماسي بين مشروعين سياسيين، الأول: يقوم على قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تقوده السلطة الفلسطينية بهدف انتزاع قرار أممي للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود حزيران (يونيه) ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية (القديمة). والثاني: تقوده الحكومة اليمينية الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو ويهدف إلى عرقلة المشروع الفلسطيني والالتفاف على القرارات الدولية، بخططٍ ومناوراتٍ زائفة هدفها تكريس الاحتلال، اعتماداً على النفوذ الصهيوني في العالم بشكلٍ عام وفي الولايات المتحدة بشكلٍ خاص.

وكانت الولايات المتحدة أعلنت عن رفضها للخطط الفلسطينية للحصول على اعتراف أممي بإعلان دولة فلسطينية مستقلة في أيلول (سبتمبر) من العام الحالي دون التوصّل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وفي المقابل فإنها تحض الطرفين على البدء مجدداً في مفاوضات مباشرة للتوصّل إلى اتفاق سلام، وقالت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية إن الإدارة الأمريكية تميل إلى طرح مبادرة جديدة تعتمد أربع مبادئ أساسية، تدعو فيها إسرائيل إلى الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ والقدس عاصمةً للدولتين مع الحصول على ضمانات أمنية، والتخلي عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، من جانبها كانت اللجنة الرباعية الدولية قد أعلنت عن نيتها الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة إذا لم يستجب نتنياهو للجهود الدولية لدفع عملية السلام إلى الأمام، ومع ذلك ما زالت دول الاتحاد الأوروبي منقسمة على نفسها بين مؤيدٍ ومعارضٍ لتأييد إعلان الدولة الفلسطينية في ظل الضغوط الأمريكية. وجاء البيان الثلاثي: الفرنسي الألماني البريطاني هاماً لفتح المجال أمام عملية سياسية جدّية تؤدّي إلى سلامٍ حقيقي، ينهي الاحتلال ويفضي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧ إلى جانب دولةٍ إسرائيل.[١٦]

علماً بأن الرباعية الدولية التي تتساوق سياساتها بشكلٍ شبه كامل مع الولايات المتحدة دعت إلى إعادة إطلاق مفاوضات التسوية على أساس خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في ١٩ أيار (مايو) ٢٠١١، والذي دعا فيه إلى إجراء مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس حدود ما قبل العام ١٩٦٧ مع مبادلات للأراضي متفق عليها.[١٧]

ومن المعلوم أن مسألة الاعتراف بدولة فلسطينية أضحت تلقى قبولاً من المنظومة الغربية، علاوةً على التأييد والاعتراف العربي والإسلامي، فالدول الأوروبية تُسلّم بأنه لا بد من وجود هذه الدولة ذات يوم، حتى وإن كانت دولة منقوصة السيادة، ومنزوعة السلاح ومكيفة لتلبية مطالب إسرائيل i.

ويُلاحظ أن الوثائق التعاقدية للتسوية على المسار الفلسطيني بما فيها اتفاق أوسلو لا تقدّم ما يُسعف في تحديد المستقبل النهائي للكيان الفلسطيني، وكل التغيّرات التي أُعطيت لها هي حمّالة أوجه، أي أنها لا تتضمّن بشكلٍ صريح ما يوحي بأن هذا المسار سوف ينتهي لدولة فلسطينية، لكن الفهم الفلسطيني لها يدور حول فكرة الدولة بصريح المنطوق. ويبدو أن التضارب بشأن مقاصد هذه الوثائق بدأ منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ ولم ينته حتى يومنا هذا؛ فالطرف الإسرائيلي ورغم

---

[١٦] هيثم محمد أبو الغزلان، **"استحقاق أيلول بين إعلان دولة أو تحريك المفاوضات"**، موقع صيدا أون لاين؛
http://www.saidaonline.com/news.php?go=fullnews&newsid=42137

[١٧] ناجي شراب، **"الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الإقليمية: رؤية مستقبلية"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد، ص٢٧.

إصراره على إلغاء الكثير من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، لم يصر على إلغاء قرار إعلان الدولة الفلسطينية لعام ١٩٨٨م.

١- موقف حركة فتح من الدولة الفلسطينية[١٨]

تعتبر حركة فتح من أكثر فصائل العمل الوطني سرعة وقبو ً لا للمشاريع السياسية التي تطرح في المحافل الإقليمية والدولية ، بل هي من أكثر فصائل العمل الوطني براغماتية وقبولاً للواقع، وإذا كان ذلك مأخذًا عليها من قبل منافسيها وخصومها السياسيين، إلا أن ذلك أعطاها القدرة على المناورة والاستمرارية والبقاء في صدارة الأحداث، تدفع البعض لطرح مشاريع سياسية سرعان ما تنسبها لنفسها، وتتبناها وكأنها من بنات أفكارها تارة ، أو قد تدفع بعض أعضائها لطرح الأفكار، التي سرعان ما تتحول إلى مشاريع سياسية.

من هنا أدركت حركة فتح ومنذ فترة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، أن هناك معارضة من بعض الأنظمة العربية لإقامة الدولة الفلسطينية ، وهو ما دفع حركة فتح إلى طرح مفهومًا جديدًا للدولة الفلسطينية المنظورة ، اعتقادا منها أن مثل هذا الطرح سيحظى بقبول أطراف إقليمية ودولية، وقد تمثل هذا الطرح في دولة فلسطينية علمانية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق دون أي تمييز .وفي أعقاب عدم تحقيق هذا الشعار بدأت فتح في تليين مواقفها السياسية وذلك ببعث رسائل علنية وسرية تعبر عن استعدادها لأنصاف الحلول وذلك من خلال ما يسمى بسياسة المراحل أو المرحلية.

من هنا نرى أن موافقة حركة فتح على خارطة الطريق ورؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش بالنسبة للدولة الفلسطينية قد لاقت قبولاً لدى حركة فتح، لكن بوجهتي نظر ،الأولى ترى أن يكون الانسحاب" الإسرائيلي" شاملاً وكاملاً من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 م، واعتبار أراضي الدولة الفلسطينية وحدة جغرافية وسياسية وقانونية واحدة تقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وتشكل وحدة سياسية واحدة للنظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، دولة قابلة للحياة والتطور جنبًا إلى جنب مع دول وشعوب المنطقة والعالم، رافضًا هذا الموقف لأية حلول جزئية أو مجزأة ولفكرة الإدارات المنفصلة أو حكومة غزة ولأي دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة أيًا كان طابعها ولونها.

أما وجهة النظر الثانية فهي لا تعارض إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ، وحتى فيما ورد في وثيقة جنيف، مع إمكانية التبادلية الجغرافية والسكانية في بعض المناطق، ومع حل قضية اللاجئين بطريقة عادلة، وبالاعتراف الكامل بحق " إسرائيل " في الوجود، علمًا أن كلا وجهتي النظر تتفق على شرعية وجود الاحتلال والتبادلية، وتعديل الحدود والحل العادل لقضية اللاجئين.

من هنا فإن فك الارتباط أو ما يعرف بالانسحاب من قطاع غزة التي لم تستشر به السلطة، إلا أنه أعتبر بداية حقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية فيما لو قامت" إسرائيل "في نفس الخطوة في الضفة الغربية، باعتبار ذلك تنفيذًا لخارطة الطريق من الجانب الإسرائيلي.

٢- موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس من الدولة الفلسطينية

---

[١٨] هذا الجزء وما بعده من مواقف منقول عن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) كتاب الدولة الفلسطينية من منظور فلسطيني، تجده على الموقع التالي *www.shams-pal.org/pages/arabic/**research**es/**palestine**Country.pdf*

للتعرف على موقف حماس من الدولة الفلسطينية علينا في البداية الإشارة ولو بشكل موجز إلى موقف حماس من" إسرائيل"، حيث ترى حماس" بإسرائيل "بأنها دولة محتلة وغاصبة، **باعتبارها** مشروعًا استيطانيًا عنصريًا معاديًا ذات أطماع إقليمية،ذراعًا طولا لقوى الاستعمار الغربي ، لاسيما الولايات المتحدة الرامية للسيطرة على مقدرات المشرق الإسلامي وثرواته ومنع قيام وحدة عربية إسلامية ، تكريسًا للهيمنة بأشكالها المختلفة، وانطلاقًا من ذلك ترى حركة حماس أن صراعها مع الاحتلال" الإسرائيلي "هو صراع عقائدي وجودي لا يمكن إنهاؤه وزواله إلا بإنهاء دولة " إسرائيل " وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

إن زوال دولة " إسرائيل "من وجهة نظر حماس والانتصار عليها هو من خلال حشد الطاقات والإمكانات ، وإبقاء الصراع مفتوحاً لحين استكمال الشروط الموضوعية والذاتية التي تؤهلها لحسم المعركة، من هنا تنطلق حماس من قاعدتها العقائدية التي تقول أن ارض فلسطين أرض وقف إسلامي منذ زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ،وبالتالي لا يجوز لكائن من كان أن يتنازل عنها لليهود أو لغيرهم ، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال لها.

وإذا ما اعتبرنا منطلقات حماس العقائدية هي من المسلمات ومن المحرمات التي لا يجوز المساس أو الاقتراب منها حسب موقف الحركة ،إلا أن الواقع السياسي الراهن لحماس قد يكون مختلفاً إلى حد ما، فحماس كحركة دينية جهادية أكثر ما يميزها عن نظيراتها سواء في الاتجاه الإسلامي أو العلماني هو براغماتيتها مستندة في ذلك إلى القرآن والسنة، وهي بالتالي قادرة على إقناع الشارع الفلسطيني، بل والعربي والإسلامي بأي خطوة قد تقوم بها على صعيد القضية الفلسطينية، فحماس اليوم أصبحت تحترف العمل السياسي بامتياز، وتؤمن بالانفتاح على الآخر.

وعلى الرغم من أن حماس وعلى لسان جميع مسئوليها تريد التعامل والانفتاح على الآخر والتعاون معه، حتى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنها ذات خطاب موحد في التعامل مع الاحتلال على الرغم من وجود وجهتي نظر داخل الحركة ، الأولى ترى أن لا مشكلة في المفاوضات والتعامل مع الاحتلال في القضايا الإنسانية ، مع رفضها للمفاوضات السياسية،أما وجهة النظر الثانية ترى أن لا تعامل مع الاحتلال بأي شكل من الأشكال، ومع أننا لسنا هنا بصدد تحليل أي من وجهتي النظر.

إلا أن اللافت للنظر بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية إعادة التأكيد على مواقف الشيخ الشهيد أحمد ياسين بإعطاء الاحتلال هدنة، مقابل الدولة، ومن هنا يمكن إجمال موقف حماس من الدولة الفلسطينية بعد الانسحاب من غزة ، وفوزها في الانتخابات التشريعية الثانية بالتالي:

١ - استعدادها من حيث المبدأ بعقد هدنة مع الاحتلال، لكن على أن لا تكون هذه الهدنة نهاية عملية التسوية.
٢ - قبول حماس من حيث المبدأ بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م.
٣ - أن تكون هذه الدولة متواصلة من الناحية الإقليمية والجغرافية) قطاع غزة مع الضفة الغربية، والضفة الغربية مع بعضها البعض.
٤ - السيطرة على المعابر الدولية الجوية والبحرية والبرية
٥ - عودة اللاجئين.
٦ - عدم الاستعداد عن التبادلية في الأراضي.
٧ - تفكيك المستوطنات الإسرائيلية.

من هنا يمكن القول أن موقف حماس ثابت من الدولة الفلسطينية، ومن عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، استنادًا إلى موقفها الديني والوضعي الذي تمثله أدبيات الحركة، لاسيما ميثاقها، هذا بالإضافة إلى عدم إعطاء الاحتلال هدنة طويلة الأمد، وليست نهاية لعملية التسوية .
من هنا نستطيع القول أن حماس ترى في الانسحاب من غزة ،ما كان له أن يتحقق لولا ضربات المقاومة، وبالتالي فإن موقفها من إقامة الدولة في غزة واضح لا يقبل التأويل وهو الرفض المطلق ، بل عدم الحديث والنقاش به، إن حماس مع ما تمثله اليوم من ثقل سياسي وعسكري وجماهيري ، يمكن أن يراهن عليه لعدم التنازل أو القبول بمبادرات قد لا ترقى إلى الحد الأدنى من الحقوق الوطنية.
ومن هنا ترى حماس أن رحيل الاحتلال من غزة ، يمكن أن يتكرر في الضفة الغربية تحت ضربات المقاومة، مما يعفيها حسب رأيها من التفاوض مع الاحتلال.

.

٣- موقف حركة الجهاد الإسلامي من الدولة الفلسطينية

يمكن القول أن موقف الجهاد الإسلامي يتمايز عن جميع مواقف القوى الفلسطينية حتى اللحظة ، فحركة الجهاد الإسلامي ترى بالمقاومة والجهاد الحل الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، فالحركة لا تؤمن بالحلول المرحلية والجزئية ، وهي ترى بإسرائيل دولة مغتصبة يجب اجتثاثها من الخارطة السياسية ، وترى بكل المشاريع المطروحة منذ أوسلو وحتى خارطة الطريق بأنها مشاريع لا تعنيها ولا تتعاطى معها ببعدها الاستراتيجي، فيمكن لها أن توافق على التهدئة كمصلحة وطنية فلسطينية على سبيل المثال، لكن لا يمكن لها أن تتعاطى مع تلك المشاريع التي ترى بها حماية واعتراف مجاني" بإسرائيل "فالدولة الفلسطينية من وجهة نظر حركة الجهاد هي مشروع جهادي، وجدت الحركة أصلاً من أجله وهي لا ترى بالتالي أن التفاوض مع" إسرائيل " أمر ذو جدوى، وبالتالي ترى الحركة أن انسحاب الاحتلال من غزة ما هو إلا بداية لمشروعها الجهادي ، الذي سيستمر حتى تحرير كامل التراب. ولا يمكن التنبؤ إذا ما ستغير حركة الجهاد من موقفها إذا ما انسحبت" إسرائيل "من الضفة الغربية ، وبالتالي توافق على الحل المرحلي، لأنها لغاية اللحظة ترفض الحديث عن الحلول المرحلية والجزئية.

٤- موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من الدولة الفلسطينية

إن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، تجاه الدولة الفلسطينية المستقلة قد طرأ عليه بعض التغيرات التكتيكية، إلا أن هذا الموقف لم يتأثر على الصعيد الإستراتيجي ، حيث ترى الجبهة بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية هو الحل الأمثل لنهاية الصراع مع الاحتلال" الإسرائيلي."
تنطلق الجبهة الشعبية اليوم في موقفها من إقامة الدولة الفلسطينية، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية باعتبارها السند القانوني والسياسي لإقامة الدولة ، ولا نعلم إذا ما كانت الجبهة الشعبية تعتبر قرارات مجلس الأمن 242 و 383 أيضًا من قرارات الشرعية الدولية، حيث أن أدبيات الجبهة وموقف مسئوليها من تلك القرارات واضحة في الرفض.
تتفق الجبهة الشعبية في موقفها تجاه" إسرائيل "مع حركة حماس ، حيث ترى الجبهة الشعبية في "إسرائيل" كيانًا استيطانيًا عنصريًا، توسعيًا يهدف إلى منع قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية، وعلى الرغم من الموقف الواضح للجبهة من" إسرائيل "إلا أن الجبهة لا تمانع من إجراء مفاوضات برعاية دولية ، أو من خلال مؤتمر دولي للسلام يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي

المحتلة عام 1967 مع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية وبرحيل المستوطنين وإزالة المستوطنات ، وبعودة اللاجئين.

ومع أن هذا الموقف لا يتفق وموقف الجبهة التاريخي الذي ينادي بإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، ولكن ومنذ البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية أصبحت الجبهة تؤمن بالحل المرحلي ، أي بإقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران كحل مرحلي.

وترى الجبهة الشعبية أن انتفاضة الأقصى أوجدت مفاهيم وحقائق على الأرض، فقد نقلت موضوع الدولة الفلسطينية من إطار التفاوض حولها وتجزئته وحولته إلى حق والحديث الآن يدور حول مضمون الدولة وحدودها، وفي هذا السياق صدر قرار 1397 والذي أكد على حقيقة قيام الدولة الفلسطينية رافضة بذلك الحلول الجزئية والانتقالية ومشروع الدولة المؤقتة التي نصت عليه خارطة الطريق وكل المشاريع التي تستند إلى منهج أوسلو وصولاً إلى تطبيق القرارات الدولية من خلال عقد مؤتمر دولي للضغط على إسرائيل لاحترام قرارات الشرعية الدولية في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

جدير بالذكر أن الجبهة الشعبية هي الفصيل الوحيد على الساحة الفلسطينية الذي ينادي بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام لحل القضية الفلسطينية تحضره كافة أطراف الصراع، ومع أن هذا المطلب لم يكن فلسطينيًا فحسب بل دوليًا ، إلا أن هذا الأمر يبدو الآن بعيد المنال، في ظل ميل ميزان القوى لصالح " إسرائيل" بفعل تفرد أمريكيا بالساحة الدولية، وسيطرتها على العلاقات الدولية.

٥- موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من الدولة الفلسطينية

ترى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تتلخص في:

- رحيل قوات الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تفكيك المستوطنات الإسرائيلية من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كاملة الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 بما فيها عاصمتها القدس.
- الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية 238 ، 242 والقرار الخاص بالقدس 252 و 278 والقرار الخاص برحيل المستوطنين. 465 عودة اللاجئين وفقا للقرار الدولي 194.
- سلام متوازن مع الدولة" إسرائيل
- السيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضها ومياهها وأجوائها ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م.
- الاعتراف بحق " إسرائيل " في الوجود.

٦- موقف حزب الشعب وفدا وباقي الفصائل من الدولة الفلسطينية

ينطلق موقف حزب الشعب وفدا وباقي الفصائل من قرارات الشرعية الدولية ووثيقة الاستقلال ، أي دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران عام1967م ، وتتبنى تلك الفصائل جميع مشاريع التسوية المطروحة منذ مؤتمر مدريد وانتهاء بخارطة الطريق، وهي أقرب بموقفها السياسي إلى حركة فتح من باقي الفصائل في موضوع الدولة الفلسطينية، وهي ذات خطاب سياسي واقعي من وجهة نظرها، حيث لا ترى أن إزالة" إسرائيل "من الوجود بات هدفًا لها، بل أن الحزب الشيوعي

ولاحقًا حزب الشعب يعترف بحق " إسرائيل " في الوجود دون مواربة، وبالتالي فإن موقف الحزب من الدولة الفلسطينية هو امتداد لموقفه التاريخي من ذلك.

أما فدا فإن موقفها من الدولة الفلسطينية يستند في المقام الأول إلى موقفها الحاسم الذي اتخذته في العام ١٩٨٨م حيث كان رموز فدا آنذاك ما زالوا أعضاء في الجبهة الديمقراطية (، بما بات يعرف بمشروع السلام الفلسطيني الذي قاده - الأمين العام السابق للجبهة الديمقراطية ياسر عبد ربه - والأمين العام لفدا لاحقًا، التي قامت عليه وثيقة الاستقلال وتبناها المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1988 . والتي دفعت ثمنه الجبهة الديمقراطية بانشقاقها إلى جانحين، بزعامة كل من الأمين العام نايف حواتمة ، والأمين العام المساعد ياسر عبد ربه، وبالتالي ترى فدا بحدود العام1967 م حدود الدولة الفلسطينية ، مع حل عادل لقضية اللاجئين، وتبادلية في الأراضي، وبحق " إسرائيل "في الوجود، ورحيل المستوطنين.الحل الأمثل لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٧- موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة من الدولة الفلسطينية وباقي الفصائل

ترى تلك الفصائل أن فلسطين بحدودها التاريخية هي ملك للشعب الفلسطيني وأمته العربية، وهي ترى أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون على كامل التراب الوطني الفلسطينية، وأن الحلول المرحلية والمفاوضات العبثية لا تأتي بدولة، وأن الاعتراف" بإسرائيل "من المحرمات في طرحها، وترى بالنضال والجهاد هو الطريق الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

يمكن القول أن رؤية الفصائل والقوى الفلسطينية من الدولة الفلسطينية تحكمه جملة من المواقف والعوامل الداخلية والخارجية والأيدلوجية والسياسية ، وبالتالي فإن هذه الرؤيا يشوبها في بعض الأحيان الضبابية، وعدم الواقعية ، والتهرب من المصارحة، والمغالاة، والمزايدة، والتخبط، والخلط، وعليه يمكن القول أن غالبية الفصائل لا تملك الإستراتجية أو الرؤيا الواضحة لإقامة دولة فلسطينية، بفعل التغيرات المتلاحقة.

أولاً: أبعاد إعلان الدولة على اللاجئين الفلسطينيين

يمكن القول هنا أن هناك أبعاداً عديدة ونتائج متنوعة لمسألة إعلان الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م على وضع اللاجئين الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، سواءً من الجهة القانونية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها من الجوانب، ويشير الباحث هنا إلى بعض تلك الأبعاد بما يلي.

أ- الأبعاد القانونية

يؤكد يزيد صايغ أنّ إعلان دولة فلسطين سيُرتّب حتماً تداعيات قانونيّة على وضعيّة اللاجئين الفلسطينيين، خصوصا أنّهم سيحصلون فعليّا على صفة المواطنين المرتبطين بدولتهم، ما يعني طَرح إشكاليّتين. إشكاليّة نوعيّة الوثائق التي ستزوّدهم بها دولة فلسطين من هويّات وجوازات سفر، إلى فاعليّة هذه الوثائق وصلاحيّتها، خصوصا في ظلّ الرفض الإسرائيلي لإمكان عودتهم، والإشكاليّة الثانية تكمن في كيفيّة التعامل القانونيّ للدوَل المضيفة مع هؤلاء اللاجئين، خصوصاً بعد تحوّلهم إلى رعايا-مقيمين، وهنا يكمن تحدّي حماية صفة لجوئهم المرتبطة بالقرار ١٩٤، وإلاّ ندخل في تصفية ما ناضلوا ويُناضلون من أجله منذ العام ١٩٤٨م، حقّ العودة.[١٩]

ويرى الباحث القانوني نافذ المدهون في ذلك خطوة غير مدروسة، مفسراً بأنه إذا قبلت فلسطين من الناحية القانونية عضواً في الأمم المتحدة، فإن ذلك يعني إلغاء عضوية منظمة التحرير الفلسطينية، لأن المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن الدول فقط هي التي يحق لها الحصول على عضوية الأمم المتحدة، ويجب أن يكون طلب القبول من كيان يستوفي معايير الدول حسب اتفاقية مونتفيديو عام ١٩٩٣م، بما في ذلك وجود إقليم محدد ووجود حكومة معترف بها، وأن تكون الدولة المتقدمة بالطلب محبة للسلام، مبيناً أن مثل تلك الخطوة ستمس بالثوابت الفلسطينية بشكل واضح، حيث إنه سيكون اعترافاً مشروطاً بالدولة، وسنفقد ثوابتنا الوطنية بما في ذلك حق العودة، مبيناً أن الاعتراف بحدود ١٩٦٧م أو المطالبة بقرار ١٨١ هو اعتراف ضمني بـ" الدولة اليهودية".[٢٠]

في حين أكد مركز بديل أن مثل هذا الإعلان سيؤدي إلى المساس بحق اللاجئين في العودة إلى الديار الأصلية من خلال قصر العودة إلى حدود الدولة المعترف بها، خصوصاً وأن تحديد العودة ضمن نطاق "الدولة" مشروع غربي إسرائيلي رافق كل جولات المفاوضات، ويتناقض جوهريا مع القرار الدولي (١٩٤).[٢١]

---

[١٩] يزيد صايغ، **إعلان دولة فلسطينية ووضعية اللاجئين القانونية**، مقالة منشورة تجدها على الرابط التالي http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=33723

[٢٠] نافذ المدهون، **الأبعاد القانونية لاستحقاق أيلول**، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل نظمتها وزارة العدل في غزة بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٤ بعنوان **استحقاق أيلول وإعلان الدولة: الأبعاد والتداعيات**، حضرها الباحث بنفسه وشارك فيها بمداخلات، ولديه تسجيل صوتي لها.

٢١ رسالة مفتوحة إلى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صادرة عن بديل؛ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بعنوان **استحقاق أيلول يمس بالوضع القانوني لمنظمة التحرير وحق العودة** ٢٠١١/٠٨/٢٧؛ http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/08/27/186246.html

ويؤكد عماد صلاح الدين أن الضرر القانوني لاستحقاق أيلول يكمن في أننا لا نرى حديثاً في هذا السياق عن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم التي هجروا منها وفقا للقرار الدولي الشهير ١٩٤، حتى أن المراقب للمواقف السياسية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية لا يراهما فقط تراجعتا عن القرارين ١٨١، و١٩٤ في الأعوام ١٩٤٧و ١٩٤٨ و١٩٧٤ و١٩٨٨ في سياق مرجعية إعلان الاستقلال بالنسبة للتاريخ الأخير، بل يلمس تراجعاً واضحاً فيما يتعلق بالقرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي لسنتي ١٩٦٧و١٩٧٣، خصوصا ما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، على رغم قصور هذين القرارين وغموضهما فيما يتعلق بهذه المسألة، إن المفاوض الفلسطيني يتراجع عن جملة المواقف والأدبيات السياسية التي كان يعلنها على الأقل إعلاميا بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفي الحديث عن مرجعياتها الحديثة المتمثلة في المبادرة العربية لعام ٢٠٠٢.[٢٢]

فيما أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ورقة موقف له بهذا الخصوص إلى أن الاعتراف بالدولة يعني حصرًا اعترافًا بتحديد الشعب ككيان سياسي وقانوني في نطاق إقليم الدولة وهو يشمل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، أي الضفة الغربية -بما فيها القدس- وقطاع غزة، أما اللاجئون الفلسطينيين خاصة في الشتات فليسوا جزءًا من هذا التحديد القانوني والسياسي للشعب، أي أنه لن يكون بمقدور الدولة الفلسطينية أو الحكومة التي تتشكل فيها أن تمثل اللاجئين، وشدد المركز على أن على القيادة الفلسطينية إدراك هذه المخاطر الجدية و الاستراتيجية حول مكانة منظمة التحرير القانونية والسياسية وعلاقتها بقضية اللاجئين، وعليها أن تتخذ من الخطوات السياسية والقانونية ما يمنع الانزلاق في تداعيات ذلك، مبيناً أن ذلك يضمن التأكيد على أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨م "أي إلى داخل دولة إسرائيل وليس في الدولة الفلسطينية المنوي طلب الاعتراف بها"، مجدداً تأكيده على أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هو حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف وفقاً لقواعد القانون الدولي.[٢٣]

أما راجي الصوراني رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أن إعلان الدولة الفلسطينية سيسقط حق عودة اللاجئين، موضحًا أنه لا يوجد أي فائدة سياسية أو قانونية من التوجه للأمم المتحدة في الوقت الحالي، وشدد الصوراني على أنه من حق أي قيادة سياسية أن تحدد ما تراه مناسبًا من خطوات تخدم القضية الفلسطينية، وإذا رأت القيادة أن "استحقاق أيلول" مهم فليكن، لكن هناك تحفظات سياسية قانونية من الطراز الأول على هذا الاستحقاق، وإذا لم تأخذ بعين الاعتبار وتوضع حلول لها فسنقع في مأزق كبير مضيفاً، أن للدولة محددات سيادية وحدوداً وسكاناً، ولكن الدولة الفلسطينية إن قامت بهذه الصياغة (٢٢% من مساحة فلسطين التاريخية) فلن تستطيع

---

٢٢ عماد صلاح الدين، **الضرر القانوني في استحقاق أيلول على الشعب الفلسطيني؛** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275598

[٢٣] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **ورقة موقف حول استحقاق أيلول** تجدها على موقع صفا على الرابط التالي http://www.safa.ps/ara/?action=showdetail&seid=58187

تمثيل الفلسطينيين جميعًا لأنها مقتصرة على غزة والضفة وأجزاء من القدس، ولا تمثل اللاجئين، متسائلاً: ماذا سيكون مصير اللاجئين في هذه الحالة ومن الذي سيمثلهم .[٢٤]

فيما يؤكد صايغ أن ثمّة محاذير ثلاثة يُقتضى التوَقّف عندها في السياق عينه، وهي تتلخّص أولاً بمحاولة تحويل قضيّة اللاجئين من دولية إلى إقليمية فموضِعية وطنية للدولة المضيفة، وثانياً بإسقاط صفة "لاجئ" عَمّن تحوّلوا "رعايا-مُقيمين"، وثالثاً الخَنق التدريجيّ لدور الأونروا بتصعيب التمويل.[٢٥]

وجاء رأي الخبير القانوني الدولي غاي غودوين جيل مبيناً أن خطوة إعلان الدولة المنتظرة ستؤثر سلبا على تمثيل حق تقرير المصير، لأنه حق يخص كل الفلسطينيين سواء وجدوا في داخل الوطن المحتل أو خارجه، مؤكداً أن هذا التغيير في الوضع التمثيلي سيهدد بشكل كبير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم و أملاكهم التي هجروا منها قسراً.[٢٦]، إلا أن استنتاجات الفقيه القانوني الأكثر خطورة والداعية إلى القلق الشديد، فهي تخص اثر استبدال الدولة الفلسطينية بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل في الأمم المتحدة على فلسطينيي الشتات، إذ إن غالبية أبناء الشعب الفلسطيني لاجئون، وكلهم ممثلون من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، إنهم يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، فإذا حرموا من حقوقهم وفقدوا تمثيلهم في الأمم المتحدة، فلن يكون هذا مجحفاً فقط بحقهم في التمثيل المتساوي، وعلى عكس إرادة الجمعية العامة، بل سيمس أيضاً قدرتهم على التعبير عن آرائهم، ومشاركتهم في قضايا الحكم الوطني التي تشمل بناء وتشكيل الهوية السياسية للدولة، وسيمس أيضاً قدرتهم على ممارسة حق العودة.[٢٧]

أما دائرة شئون اللاجئين في حركة حماس فقد بينت في بيان لها أن ذلك سيؤدي إلى اعتراف كامل بدولة الكيان مبينة أن هذا الاعتراف يعني إلغاء حق لاجئي عام ١٩٤٨م في أراضيهم التي أُخرجوا منها، وإلغاء حقهم في العودة إليها أو التعويض عن أملاكهم التي تركوها وراءهم أو معاناتهم، بما في ذلك اللاجئين داخل أراضي عام ١٩٤٨م، كما أن الحصول على دولة كاملة العضوية أو بمركز مراقب لن يحسِّن من أوضاع الفلسطينيين في الضفة وغزة شيئاً، ولن يمكننا من استعادة نازحي عام ١٩٦٧م، لأن دولة الكيان اليهودي الممسكة بالمعابر والحدود لن تسمح بذلك، مبينة الدائرة أن هذا المشروع لم يأخذ بعين النظر مصير اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج، وهو يقامر بمصيرهم، ويضعه في مهب الريح. حيث يصبحون في أحسن الأحوال رعايا دولة رسمية، وهذا يحرمهم من حقوقهم كلاجئين.[٢٨]

---

[٢٤] راجي الصوراني، تصريحات صحفية لصحيفة الرسالة المحلية بتاريخ ٢٠١١/٠٩/٣٠، ومنشورة على الرابط التالي http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=154599&catid=37&Itemid=111

[٢٥] يزيد صايغ، مرجع سابق.

[٢٦] صحيفة القدس الفلسطينية، ٢٤|٠٨|٢٠١١

[٢٧] المرجع السابق

[٢٨] بيان صادر عن دائرة شئون اللاجئين بحركة حماس حول ما يسمى استحقاق أيلول صدر بتاريخ ٢٠١١/٠٩/٢٤.

في المقابل، يرى عبد الرحمن أبو النصر أننا أمام معركة قانونية و سياسية بامتياز علينا شحذ الهمم للانتصار في هذه المعركة، وعلينا استخدام القانون الدولي كأحد أدوات الصراع مع العدو الإسرائيلي، موضحاً أن استحقاق أيلول يمثل رؤية القيادة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة لنيل العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة مشروطة وفق دستور المنظمة بتوصية تصدر عن مجلس الأمن يتبعها قرار الجمعية العامة بقبول الطلب بأغلبية ٩ أعضاء، على ألا يتم استخدام حق النقض(الفيتو) وأنه إذا صدر القرار بالقبول، تمنح فلسطين العضوية الكاملة وهي الهدف الأساسي للقيادة السياسية الفلسطينية أو حصولها عضوية دولة مراقب،وأنه بأي حال من الأحوال لا مساس بحق عودة اللاجئين إلى أراضيهم لأن القرار سابق لإنشاء المنظمة وهذا الحق ثابت، علاوة على ذلك قبول إسرائيل في الأمم المتحدة كعضو مشروط بقبولها بالقرارين ١٨١و١٩٤، لذا لا داعي للقلق من هذه الناحية، بينما ستكون هناك علامة استفهام أمام مصير المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني حيث سيتم استبداله بتمثيل دولة فلسطين، مبيناً أن الاعتراف بفلسطين كدولة عضو كامل العضوية بالأمم المتحدة، مع عدم اعتراف إسرائيل بها سيكسب الفلسطينيون أداة جديدة للصراع مع الاحتلال فيما يتعلق بالحدود بإقرار الشرعية الدولية للأراضي المحتلة في فلسطين بما فيها غزة، ومهما اختلفت الظروف الداخلية الشخصية القانونية ستكون واحدة أمام كافة أطراف المجتمع الدولي،وسيشارك المجتمع الدولي في استرداد حق دولة فلسطين كدولة محتلة يتوجب رفع الاحتلال عنها[٢٩].

استناداً إلى ما سبق يخلص الباحث إلى أن مثل هذه الخطوة وإن لم تتضح معالمها بعد خاصة في ظل التهديد الأمريكي باستخدام الفيتو، فإنها من الناحية القانونية ستحدث ضرراً على موقع منظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي سيقع الضرر على شرعية تمثيل المنظمة للاجئين الفلسطينيين،كما أنها ستؤدي إلى الإقرار ضمنياً بالدولة اليهودية، إضافة إلى غموض الموقف بالنسبة للاجئين وحق العودة، كيف، ومن سيعود، ومتى، وإلى أين سيعودون؟ حيث إن تلك الخطوة لم تشر إلى ذلك الأمر بشكل قطعي، خاصة وأن دولة في حدود عام ١٩٦٧م لا يمكنها بحال من الأحوال استيعاب مثل هذا العدد من اللاجئين في الخارج.

---

[٢٩] عبد الرحمن أبو النصر، أستاذ القانون بجامعة الأزهر بغزة، ورقة عمل مقدمة لندوة سياسية بعنوان **استحقاق أيلول الأبعاد السياسية التوقعات والبدائل**، نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٥|٩|٢٠١١م ويمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي

http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=106389

ب- الأبعاد السياسية

يرى عدنان أبو عامر أنه يجب ألا نعول على اعتراف الدولة؛ لأن الاعتراف شكلي رسمي فقط؛ وليس له أي تبعات سياسية حقيقية ستعود على الفلسطينيين من ذلك، ومن الخطأ اعتباره إنجازاً كبيراً في القضية الفلسطينية، وأوضح أن الخيار إذا ما كان استحقاقاً ، فهو يعني المضي حتى النهاية مهما كانت الخطوات والقرارات الإسرائيلية والدولية بحقه، لافتاً إلي أنه لا يبدو أن الفلسطينيين مجتمعون لتحمل تبعات القرار حتى نهايته، مؤكداً أن الإسرائيليين سيقومون بالعديد من الخطوات الاستباقية لمنع الفلسطينيين من الذهاب للأمم المتحدة، منها:[٣٠]

ويرى الباحث أن إعلان دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧م لا يعني فقط الاعتراف بدولة إسرائيل، بل هو اعتراف صريح بيهوديتها استناداً إلى قرار ١٨١ الذي ينص على قيام دولتين عربية ويهودية في فلسطيني، فإن قامت العربية وهي الدولة الفلسطينية، فإن الدولة القائمة إسرائيل ستحدد هويتها، أضف إلى ذلك فإن قيام الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م يؤكد ما فرضته إسرائيل على الأرض بتجاوزها حدود قرار التقسيم.

- إذن هناك دولة يهودية الطابع ومعترف بها على هذا الأساس (تصريحاً أو ضمناً).
- وهناك حدود أصبحت أمراً واقعاً.
- وهناك دولة فلسطينية وليدة في حدود ١٩٦٧م.

الاعتراف بيهودية الدولة يعني أن فلسطينيي ١٩٤٨م معرضون لخطر الإبعاد عن أراضيهم ومدنهم وقرارهم، خاصة في ظل إقرار الكنيست لقانون المواطنة الإسرائيلي مؤخراً، وهو ما سيفتح الباب أما العديد من الإجراءات التي ستضيق على فلسطينيي ١٩٤٨م، وتدفعهم إلى الاختيار من عدة خيارات:

- البقاء في إسرائيل ضمن شروط قانون المواطنة الإسرائيلي وبالتالي التخلي عن فلسطينيتهم.
- المغادرة إلى إحدى دول الجوار (سوريا، لبنان، الأردن)، وبالتالي سنشهد حالة لجوء جديدة ومزيداً من التشتت للفلسطينيين.
- الانحياز إلى الدولة الفلسطينية الوليدة، عن طيب خاطر وترك المدن والقرى، أو ضمن اتفاق تبادل أراضي بسكانها (فلسطينيو ١٩٤٨مع المستوطنات في الضفة الغربية).

---

[٣٠] عدنان أبو عامر، **الأبعاد السياسية لاستحقاق أيلول**، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل نظمتها وزارة العدل في غزة بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٤ بعنوان **استحقاق أيلول وإعلان الدولة: الأبعاد والتداعيات**، حضرها الباحث بنفسه وشارك فيها بمداخلات، ولديه تسجيل صوتي لها.

ويرى الباحث أن هناك مخاطر جمة قد تنتج عن إعلان دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧م بشروط، ومن غير توافق وطني فلسطيني عليها، مثل:

- تعزيز الانقسام الفلسطيني الحادث (تمركز فتح والسلطة في الضفة، وتمركز حماس في غزة)
- ضعف مقومات الكيانين سيدفع باتجاه الكونفدرالية مع الأردن فيما يتعلق بالضفة الغربية، والتوجه إلى مصر فيما يتعلق بغزة وربط الاقتصاد الفلسطيني في المنطقتين مع كلا البلدين.

ولكن ما نتيجة ذلك على اللاجئين الفلسطينيين في الخارج وعلى حق العودة؟

يرى الباحث أن سيناريوهات عديدة محتملة بهذا الخصوص ستبرز على السطح ومنها ما يلي:

- عودة أعداد محددة من اللاجئين متفق عليها ضمن شروط ومواصفات خاصة إلى أراضي الدولة الفلسطينية المعلنة بشقيها.(الحد الأقصى المقترح، ١٠٠,٠٠٠ لاجئ)
- توطين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وفق اتفاقات دولية وإشراف أممي، بتعويض أو بدون تعويض، بحيث يحملون جنسية البلد المضيف ويتمتعون بمواصفات المواطنة وما يتبع ذلك من حقوق وواجبات، وبالتالي يسقط حقهم في العودة إلى أوطانهم التي هجروا منها أو إلى الدولة الفلسطينية المعلنة.
- إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الخارج في بلاد أجنبية جديدة تقبل ذلك وفق اتفاقيات دولية، وخاصة أولئك الذين لن يقبلوا بمواطنة البلدان المضيفة حالياً، وبالتالي تبدأ مرحلة هجرة جديدة لهؤلاء، في محاولة منهم للمحافظة على حق العودة، ولكن على المستوى البعيد سيتمكن هؤلاء من الحصول على امتيازات المواطنة ذلك أن القوانين والتشريعات هناك مختلفة والامتيازات حاضرة، وبالتالي سيكون من السهل دمجهم في تلك المجتمعات الجديدة بشكل كامل.
- بقاء الوضع على ما هو عليه الآن بلا عودة ولا توطين ولا إعادة توطين، وهو في كل الأحوال واقع لا يحسدون عليه.

ج- الأبعاد الاجتماعية[٣١]

ليس هناك من شك في أن الجانب الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب السياسي ومن قبله الجانب القانوني، وعليه سيتأثر اللاجئون الفلسطينيون سواءً في الداخل أو الخارج من الناحية الاجتماعية بعد إعلان الدولة الفلسطينية في حدود عام ١٩٦٧م استناداً إلى المتغيرات القانونية والسياسية التي ستطرأ على واقعهم، وتبعاً للسيناريوهات المحتملة في طبيعة العلاقة فيما بينهم وبين الدولة الفلسطينية، أو دول الضيافة، إضافة إلى وكالة الغوث.

ربما سيتميز لاجئو الداخل قليلاً عن نظرائهم في الخارج من هذا الجانب، باعتبار أنهم في دولتهم وتحت رعاية حكوماتهم، فهم رعاياها، ومطلوب من الدول أن تحفظ رعاياها في حقوقهم وواجباتهم، كما أنها تمثلهم في كافة المحافل وفي جميع المناسبات، بيد أن الأمر مختلف فيما يتعلق بلاجئي الشتات وعليه سيكون مجمل حديثنا القادم من الناحية الاجتماعية حول لاجئي الشتات ومدى تأثر علاقاتهم بجهات الاختصاص السابق ذكرها.

فيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة الفلسطينية الناشئة، سيفقد اللاجئون في الخارج صفة اللجوء، وبالتالي حق العودة، وعليه فلن يتمكنوا من العودة إلى بلادهم التي هجروا منها أو تلك التي أقيمت عليها الدولة لأنهم واستناداً إلى اتفاقيات إعلان الدولة سيكونون غير تابعين لها، ولا تملك صفة تمثيلهم في أي من المحافل الدولية، وعليه فمن المتوقع أن يلجأ أولئك اللاجئون إلى توفيق أوضاعهم وترتيب أحوالهم بما يضمن لهم الحد الأدنى من متطلبات البقاء، وهو ما سيضطرهم حتما ولو على المستوى البعيد إلى الاندماج في أماكن وجودهم ولو بالتجنيس، أو مغادرة تلك البلاد إلى بلاد أكثر أمناً وأشد قوة، ما يمعن في حالة الافتراق المعنوي أو الوجداني في طبيعة العلاقة بين اللاجئ ودولة تحمل اسمه ولا تمثله، ولا تحمل همه، ولا تدافع عن حقوقه، وستنشأ فيما بعد حالة من الجدل القانوني، والسياسي حول مدى شرعية تلك الدولة الناشئة طالما لم تحافظ على بعدها الديموغرافي الخارجي، ولم تتمكن من استثماره بالشكل الأمثل بعد عشرات السنوات من الغربة والتشريد، والصبر والثبات ورفض كافة الحلول التي تسقط حق العودة حتى ولو كانت تعود بالنفع المادي أو المعنوي عليهم مثل التعويض أو التوطين.

فيما يتعلق بالعلاقة مع دول الضيافة، ربما تنشأ حالة من العداء والمناكفة مع حكومات تلك الدول، فحين يفقد اللاجئ حق العودة، الذي أفنى عمره من أجل تحقيقه، رفض كل المغريات والامتيازات التي قدمت له، وصمد أمام جميع التهديدات التي طالته، ولا يتمكن من العودة أيضاً إلى الدولة الفلسطينية الناشئة، سيبحث حتماً عن حلول أخرى، وهنا يبرز حل التوطين خياراً سهلاً باعتبار الزمان والمكان، والانتماء، والجوار والعشرة، وبالتالي سيدور الصراع حول سبل التوطين ودرجة المواطنة، وتكاليفها، وحقوقها وواجباتها، ومع عدم وجود ممثل شرعي لهم، وربما استمرار حالة الانقسام الفلسطيني في الداخل، وانحسار دور الوكالة، وحالة الفقر المدقع التي تعيشها غالبية مخيمات الشتات، ستبرز إلى حد كبير المشكلات الاجتماعية التي توارت خلف حلم انتظار العودة إلى الأوطان، وخلف وظائف قليلة العدد، ومعونات بسيطة كانت تقدمها وكالة

---

[٣١] هي من اجتهاد الباحث

الغوث، حيث ستظهر البطالة بين المتعلمين، والتسرب المدرسي للأطفال بحثاً عن وسائل الارتزاق، والفقر الشديد في أوساط الشباب الذي سيؤدي إلى العزوف عن الزواج وانتشار ظاهرة عنوسة البنات، وعمالة الأطفال وما تجلبه من ويلات ومصائب على المستويين الأخلاقي والتربوي، أضف إلى ذلك ما يلحق بهذا الأذى من أذى نفسي ومعنوي، نتيجة غياب الهوية أو الشخصية الفلسطينية للاجئين في الشتات.

فيما يتعلق بالعلاقة بين اللاجئين في الخارج ووكالة الغوث الدولية فإن تقليص الوكالة المتوقع لخدماتها المقدمة للاجئين في مخيمات الشتات سيؤدي إلى حالة من السخط عارمة على الوكالة، وسيقوم اللاجئون هناك بتحميل الوكالة مسئولية تردي أحوالهم الاجتماعية والسياسية، ولا يستبعد أن يأخذ الأمر منحى خطوات احتجاجية عنيفة تجاه مؤسسات الوكالة ومقراتها في دول الضيافة، وفي مخيمات اللاجئين، وهو ما سيعطي الذريعة يوماً ما لوكالة الغوث لقصر خدماتها على مناطق دون أخرى أو إعادة تمركزها في أوروبا كما كانت عليه من قبل، وهو الأمر الذي سيدفع اللاجئين إلى اتخاذ قرارات مصيرية اضطرارية على شاكلة القبول بالتوطين في بلاد الضيافة، أو الهجرة من جديد إلى بلاد الغرب الأوروبي بحثاً عن الكرامة المفقودة، أو لقمة العيش والاستقرار.

بالإجمال فإن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، وفي جميع الجوانب (القانونية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية) ستشهد في مرحلة ما بعد إعلان الدولة على حدود ١٩٦٧م تراجعاً كبيراً من الناحية الميدانية وستؤسس هذه الأوضاع لواقع جديد ومستقبل أكثر ضبابية فيما يتعلق بأوضاعهم ونمط حياتهم، وحقوقهم الاجتماعية والسياسية، وبالتأكيد على حق العودة.

ثانياُ: موقف الأونروا وأثره على اللاجئين في الداخل والخارج

عند الحديث عن إعلان أو إقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧م يقفز سؤال مهم يتعلق بموقف وكالة الغوث ودورها المستقبلي ومدى ارتباطها بقضية اللاجئين الفلسطينيين بعد إقامة دولتهم، هل سيتم حل الوكالة مثلاً وتنتهي مشكلة اللاجئين؟؟، وهل ستتنقل الوكالة مع اللاجئين بحسب تنقلاتهم وفقاً للسيناريوهات المشار إليها أعلاه؟، هل ستبقى الوكالة ناشطة في الضفة والقطاع رغم إعلان الدولة؟ أسئلة كثيرة تتبادر إلى الأذهان حال الحديث عن دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، فما موقف الوكالة إذن وما دورها في هذه الحالة؟

في حوار أجرته وكالة معاً الإخبارية مع المفوض العام للأونروا، "فيليبو غراندي"، قال: التقدم بطلب الاعتراف بالدولة في حد ذاته لا يعالج قضية اللاجئين، تظل الحاجة إلى العمل الذي تقوم به وكالة الغوث حاجة سامية، سوف تستمر وكالة الغوث في تقديم خدماتها وبرامجها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين، وأضاف أن، حقوق اللاجئين ومطامحهم ينبغي أن تعالج في سياق نقاشات تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأن تأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر اللاجئين وخياراتهم.[٣٢]

بدوره أوضح الناطق الإعلامي (للأونروا) عدنان أبو حسنة في تصريح لصحيفة «الغد» الأردنية، أنه لن يكون لإعلان الدولة الفلسطينية، إذا قدر له ذلك، علاقة باستمرار أو إنهاء عمل الوكالة، مبيناً أن (الأونروا) مرتبطة بحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وشاملاً يرضى به اللاجئون وبالتشاور والتنسيق مع الأطراف المعنية، مؤكداً أن وجودها مرتبط بوجود قضية اللاجئين وما لم تحل تلك القضية فإن الوكالة باقية ومستمرة في عملها، مقللاً من أهمية التحرك الإسرائيلي الراهن على الساحة الدولية للمطالبة بحل (الأونروا) على خلفية التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة بطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧، مشدداً على أن الأونروا ستواصل عملها في مناطق عملياتها الخمس في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الفلسطينية وقطاع غزة وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في المجالات الصحية والتعليمية والإغاثة الاجتماعية والتي تشكل البنى التحتية الأساسية للإنسان الفلسطيني، مضيفاً أن عمل الوكالة لن يتأثر بالحراك السياسي الراهن وبأي نتائج قد تسفر عنه، وإنما بقضية اللاجئين.[٣٣]

يفهم من كلام المفوض العام هنا وكذلك الناطق الإعلامي لوكالة الغوث الدولية أن الوكالة ستستمر في تقديم خدماتها للاجئين (حتى لو افترضنا أنه بشكل جزئي بحسب ما ستئول إليه الأمور استناداً

---

[٣٢] فيليبو غراندي، المفوض العام للأونروا، مقابلة مع وكالة معاً الفلسطينية بتاريخ ١٣-٠٩-٢٠١١، تجده على الرابط التالي؛ http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?

[٣٣] عدنان أبو حسنة، الناطق الإعلامي باسم الأونروا في حديث لصحيفة الغد الأردنية بتاريخ ٠٧-٠٩-٢٠١١،وتجده على الرابط التالي، http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=33524

إلى السيناريوهات المحتملة السابقة)، لكن معنى ذلك أيضاً أن إقامة الدولة الفلسطينية لن يعالج قضية اللاجئين بشكل كامل، أو بمعنى أدق لن ينهي معاناتهم.

فيما تؤكد دائرة شئون اللاجئين في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن الأونروا ستعمل تدريجياً على التحلل من التزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وقد بدأت منذ شهور في الإشارة إليهم على أنهم (لاجئي فلسطين)، في إشارة إلى لاجئي الدولة المشار إليها في الفقرة السابقة، وستعمد الأونروا للاتفاق مع الدول المضيفة للاجئين لتسليمهم مهام رعاية اللاجئين مقابل تبرعات سخية من الدول العظمى، مستدلة الدائرة بسوابق في هذا المجال، ومنها: مشروع التوطين في شمال غرب سيناء عام ١٩٥٣. وأيضاً ما ورد في اتفاق عباس – بيلين في عام ١٩٩٥م القاضي بتحويل مؤسسات وخدمات الأونروا إلى الدول المضيفة في غضون خمس سنوات (أي حتى موعد استحقاق الدولة الوارد في اتفاق أوسلو الموقع في ١٩٩٤/٥/٤م)، والتدرج في ذلك بشكل سري بعيداً عن الإعلام.

واضح هنا أن نشاطات وخدمات وكالة الغوث ستمتد - ولو في حدها الأدنى، أو لعدد محدود من اللاجئين بغض النظر عن السيناريو الذي سيطبق، لكن الخطر يكمن هنا حال إعلان الدولة في حدود عام ١٩٦٧م، في خروج الوكالة من مناطق تلك الحدود (مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة) على اعتبار أنهم أصبحوا مواطنين في دولتهم، ويتمتعون بكافة امتيازات المواطنة، وهو ما سيفقدهم بالتالي صفة اللجوء التي يتمتعون بها الآن على أساس أنهم لجئوا إلى تلك المناطق بعد أحداث النكبة عام ١٩٤٨م، وهم بالتالي في انتظار عودتهم إلى تلك الديار التي هجروا منها، فإن سقطت صفة اللجوء عنهم وأصبحوا مواطنين كاملي الصفة في دولتهم المستقلة فقدوا حق العودة إلى أراضيهم التي هجروا منها.

فيما يتعلق باللاجئين في الخارج، وفيما يتعلق بدور الوكالة والتزاماتها تجاههم، ففي أفضل الأحوال سيبقى الوضع على ما هو عليه، وهو واقع لا يحسدون عليه لما فيه من تردٍ لأوضاعهم المادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وبطبيعة الحال ليس من المتوقع أن تحسن الوكالة خدماتها، وسيبدأ ما يمكن أن يطلق عليه صراع الصلاحيات بين الدولة الفلسطينية الناشئة، وبين الوكالة من جهة، وبين الدول المضيفة وبين الوكالة من جهة أخرى، والمتوقع أن تتنصل الوكالة من التزاماتها تجاههم تدريجياً بحج واهية يأتي على رأسها ضعف التمويل.

إعلان الدولة وحق العودة في استطلاع رأي[٣٤]

أجرى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مسحا حول رأي الشارع الفلسطيني في توجه منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول ٢٠١١، إلى الأمم المتحدة لأخذ اعتراف منها بعضوية دولة فلسطين فيها، وذلك فيما يسمى باستحقاق أيلول، كذلك أية دولة فلسطينية مستقبلية يريدها الشارع الفلسطيني.

[٣٤] مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، **استحقاق أيلول والدولة الفلسطينية، استطلاع رأي رقم ٥**، تجده على موقع المركز على الرابط التالي http://rchrs.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=644:2011-08-27-16-50-43&catid=45:polls-&Itemid=101

أجري هذا الاستطلاع في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، في الفترة الواقعة ما بين ١٥-١٨ آب ٢٠١١، وقد اشتملت العينة على ١٣٧٣ شخصاً، وكان هامش خطأ العينة ±٢,٨%، وقد توزع أفراد العينة بحيث شملت ٨٧٣ شخصا من الضفة الغربية، و ٤٩٩ شخصا من قطاع غزة، وبلغت نسبة الذكور في العينة ٤٩,٩%، ونسبة الإناث ٥٠,١%، وقد تراوح أعمار أفراد العينة من ١٨ سنة إلى ٨٤ سنة. أما حسب مكان السكن فقد توزع أفراد العينة كما يلي: ٥٢,٤% من المدن، و٢٩,٧% من القرى والبلدات، و١٧,٩% من المخيمات. وبحسب المستوى التعليمي فقد توزع أفراد العينة على النحوي التالي: ٢٥,٧%، دون الثانوية العامة، ٣٥,٣%، يحملون شهادة الثانوية، و٣٦,٢%، يحملون شهادة دبلوم أو بكالوريوس، و٢,٨%، دراسات عليا، أو من حملة شهادات الماجستير أو الدكتوراه.

فيما يتعلق بحق العودة جاءت النتيجة كما يلي:

الرأي في مسألة تأثير الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على قضية اللاجئين الفلسطينيين، أجاب ٣٦% بأن التأثير سيكون ايجابياً، وأجاب حوالي ٢٦% بأن التأثير سيكون سلبياً. ويلاحظ هنا الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الموضوع حيث أجاب حوالي ٣٤% في الضفة و٤٠% في غزة بالإيجاب، وأجاب بالسلب حوالي ٢٩% في الضفة، وحوالي ٢٠% في غزة. (في الضفة متشككين أكثر في انعكاسات الاعتراف الدولي على قضية اللاجئين).

برأيك أنت، كيف سيؤثر الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود الـ ١٩٦٧م، على قضية اللاجئين؟

	الضفة الغربية%	قطاع غزة%
إيجابا	٣٣,٩	٤٠,٣
سلبا	٢٨,٩	١٩,٦
لا يوجد علاقة بين الاعتراف وقضية اللاجئين	٢٩,٤	٣٦,٣
لا رأي	٧,٨	٣,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

النتائج

يخلص الباحث إلى النتائج التالية

- الناظم في موقف الفصائل والحركات الوطنية الفلسطينية تجاه استحقاق أيلول أو مسألة إقامة الدولة الفلسطينية يتوقف على رؤية كل فصيل أو حركة لحدود الدولة الفلسطينية.
- إعلان الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م سيؤثر سلباً على حق العودة من الناحية القانونية، من خلال قصر العودة إلى حدود الدولة المعترف بها، ولعدد محدد من اللاجئين ضمن اتفاقات مشروطة.
- إعلان الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م سيؤدي إلى إسقاط صفة اللجوء عن أولئك اللاجئين الذين سيتحولون إلى رعايا- مقيمين في دول الضيافة أو حتى بعد إعادة توطينهم في دول أخرى، بالتالي حرمانهم من حقوقهم كلاجئين.
- تحويل قضيّة اللاجئين من دولية إلى إقليمية، فموضِعية وطنية للدولة المضيفة، وبالتالي ضعف التجاوب أو التعاطي الدولي مع اللاجئين على المستويين القريب والأبعد.
- إعلان الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م سيؤثر سلباً على اللاجئين من الناحية السياسية، من خلال التوطين في بلاد الضيافة، وإسقاط صفة اللجوء عنهم، أو إعادة التوطين في بلدان أخرى.
- إعلان الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م سيؤثر سلباً على اللاجئين من الناحية الاجتماعية حيث سيزيد العائلات والأسر الفلسطينية تشتتاً وبعداً عن الأوطان، وربما يضطر بعضهم إلى حمل جنسية بلدان أخرى بحثاً عن الاستقرار أو لقمة العيش.
- إعلان الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م سيؤدي بالضرورة إلى تقليص خدمات وكالة الغوث الدولية تجاه اللاجئين في الخارج إلى الحد الأدنى، وستنهي خدماتها في أراضي الدولة المعلنة.
- أن إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م بشكل دائم، لا يحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، وليس من المنطقي أن يعودوا جميعهم إلى حدود تلك الدولة فإن حجمها الجغرافي لا يستوعبهم، وبالتالي فإن حل مشكلة اللاجئين لا يكون إلا بإقامة الدولة الفلسطينية على حدودها التاريخية.

التوصيات

يوصي الباحث في ضوء ما مضى بما يلي:

- ضرورة ترتيب الوضع القانوني- الإداري للاجئين الفلسطينيين في الشتات، وإبقاء صفة اللجوء لهؤلاء، فيصبحوا "مقيمين- لاجئين"، يتمتعون بحقوق وواجبات مثلهم مثل كافة مواطني دولة الضيافة دون تمييز أو إخلال.

- تحديد العلاقة بين الأونروا والدول المضيفة من خلال مذكّرة تفاهم واضحة المعالم، تحفظ للاجئين حقوقهم

- إطلاق حملة دبلوماسية، سياسية وشعبية توعوية، فلسطينية وعربية وإسلامية لدعم حقّ العودة.

- ضرورة الضغط على وكالة الغوث بكل السبل الممكنة من أجل أخذ دورها الكامل تجاه اللاجئين في الداخل والخارج، وتوفير كافة السبل والوسائل لحمايتهم وصون حقوقهم.

- ضرورة توافق القوى والفصائل الفلسطينية على أن حل إقامة الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧م هو حل مؤقت من أجل حماية حق العودة وحق تقرير المصير.

- الإكثار من فعاليات التمركز على الحدود الفلسطينية مع الدول العربية المحيطة (سوريا، لبنان، والأردن)، وحدود غزة الشمالية والشرقية، وحدود الضفة الغربية مع كيان الاحتلال، المطالبة بالعودة، وعدم قصر هذه الفعاليات على ذكرى النكبة.

المراجع

أولاً: الكتب والرسائل العلمية

١. أبو ستة، سليمان، **دليل حق العودة**، مؤتمر حق العودة؛ مظلة تنسيقية لجمعيات ولجان الدفاع عن حق العودة في العالم، ٢٠٠٤.

٢. عودة، زينب خليل عودة، **"اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة: دراسة ميدانية"**، غزة، اللجنة الوطنية العليا للقدس عاصمة الثقافة العربية، ٢٠٠٩.

٣. **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر،(د. ت)

٤. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية ، (د.ت)

٥. مقداد، إسلام جودت، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٣٦-١٩٤٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٩.

٦. نافع، أحمد ، **الطريق إلى مدريد**، ط١، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٤١٤هـ (١٩٩٣م)

ثانياً: الدراسات والمقالات

١. أبراش، إبراهيم ، **"مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤.

٢. أبو النصر، عبد الرحمن، أستاذ القانون بجامعة الأزهر بغزة، ورقة عمل مقدمة لندوة سياسية بعنوان استحقاق أيلول الأبعاد السياسية التوقعات والبدائل، نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٥|٩|٢٠١١م ويمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=106389

٣. أبو زياد، زياد خليل، **"لماذا إعلان دولة فلسطين في شهر سبتمبر؟"**، ٢٠١١/٨/١٧، Middle East Post

٤. أبو عامر، عدنان، الأبعاد السياسية لاستحقاق أيلول، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل نظمتها وزارة العدل في غزة بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٤ بعنوان استحقاق أيلول وإعلان الدولة: الأبعاد والتداعيات، حضرها الباحث بنفسه وشارك فيها بمداخلات، ولديه تسجيل صوتي لها.

٥. أبو الغزلان، هيثم محمد، **"استحقاق أيلول بين إعلان دولة أو تحريك المفاوضات"**، موقع صيدا أون لاين؛
٦. أبو لغد، إبراهيم ، **"الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا"**، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، السنة الأولى، العددان ١، ٢، شتاء وربيع ١٩٩٤.

٧. أبو حسنة، عدنان، الناطق الإعلامي باسم الأونروا في حديث لصحيفة الغد الأردنية بتاريخ ٠٧-٠٩-٢٠١١،وتجده على الرابط التالي،
http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=33524

٨. أبو نحل، أسامة، ومخيمر أبو سعدة، **"نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة"**، مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد ١١، عدد خاص (١)، ٢٠٠٩.

٩. بقاعي، نهاد ، **" التوطين كخيار قسري"**، صحيفة حق العودة ، العدد (١٢) السنة الثالثة ، تموز ٢٠٠٥ .

١٠. سخنيني، عصام، **"الكيان الفلسطيني"**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥.

١١. شاهين، حسن، **"استحقاق أيلول: من يُنزل أبو مازن عن الشجرة؟"**، ٢٠١١/٨/٩، موقع الموقف على الرابط التالي

http://almawqef.com/spip.php?article3526&lang=ar

١٢. شراب، ناجي، **"الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الإقليمية: رؤية مستقبلية"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد، ص٢٧.

١٣. صايغ، يزيد ، **"إعلان دولة فلسطينية ووضعية اللاجئين القانونية"**، مقالة منشورة تجدها على الرابط التالي

http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=33723

١٤. صحيفة القدس، **"الديمقراطية: الاتفاق مع القيادة المصرية لدعوة مسئولي القوى لبحث آليات تنفيذ اتفاق المصالحة خلال الأيام القادمة"**، ٢٠١١/٧/٢٨

١٥. صلاح الدين، عماد، **" الضرر القانوني في استحقاق أيلول على الشعب الفلسطيني"**؛
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275598

١٦. الصوراني، راجي، تصريحات صحفية لصحيفة الرسالة المحلية بتاريخ ٢٠١١/٠٩/٣٠، ومنشورة على الرابط التالي
http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=154599&catid=37&Itemid=111

١٧. عابد، ماهر، **"حماس واستحقاق أيلول"**، ٢٠١١/٨/١٨، شبكة إخباريات للإعلام والنشر؛

http://www.ekhbaryat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&newsID=29943&cat=4

١٨. عباس، محمود **"لماذا نذهب إلى الأمم المتحدة؟"**، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠١١/٨/١٥.

١٩. المدهون، نافذ، **الأبعاد القانونية لاستحقاق أيلول**، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل نظمتها وزارة العدل في غزة بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٤ بعنوان استحقاق أيلول وإعلان الدولة: الأبعاد والتداعيات، حضرها الباحث بنفسه وشارك فيها بمداخلات، ولديه تسجيل صوتي لها.

٢٠. نوفل، ممدوح، **"عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

١. موقع حقوق الإنسان العربية http://www.arabhumanrights.org

٢. موقع دنيا الوطن، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news

٣. موقع صفا
http://www.safa.ps/ara/?action=showdetail&seid=58187

٤. موقع فلسطين الآن، http://paltimes.net

٥. موقع فلسطين اليوم، http://paltoday.ps/arabic/New

٦. موقع لاجئ نت. www.laji-net.net

٧. مركز رام الله لدراسات حقوقا لإنسان http://rchrs.org/ar/index. article

٨. موقع الملتقى الفتحاوي، *www.fatehforums.com*

٩. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية؛ http://www.altawasul.com/.

١٠. موقع الوطن أو لاين http://www.alwatan.com.sa/Articles

١١. موقع وكالة معاً الإخبارية، http://www.maannews.net/arb

١٢. موقع مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) www.shams-pal.org

رابعاً: البيانات والرسائل

١. بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣.

٢. بيان صادر عن حزب الشعب الفلسطيني حول خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١١/٩/٢٤.

٣. بيان صادر عن دائرة الإعلام والثقافة بحزب فدا حول خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١١/٩/٢٣.

٤. بيان صادر عن دائرة شئون اللاجئين بحركة حماس حول ما يسمى استحقاق أيلول صدر بتاريخ ٢٠١١/٠٩/٢٤.

٥. رسالة مفتوحة إلى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صادرة عن بديل؛ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بعنوان استحقاق أيلول يمس بالوضع القانوني لمنظمة التحرير وحق العودة بتاريخ ٢٠١١|٠٨|٢٧.